كتاب الجنايات

فيه تمام تراجم الجراح لشمله والقتل والقطع ونحوهما
عبر بها دون الجراح لشمله والقتل والقطع ونحوهما
مما يوجب حدًا أو تعزيرًا وهو خمس وهي جمع جناية
وجمعت وان كانت مصدر النوعها كما سيأتي الى
عمد وخطأ وشبه عمد والاصل في ذلك قبل الاجماع
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كتب عليكم القصاص
واخبار الصحيحين اجتنبوا السبع الموبقات
قيل وما هن يا رسول الله قال الشرك بالله
والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل الربا
واكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف
المحصنات الغافلات وقتل الاذي عمدا لغير
حق من اكبر الكبائر بعد الكفر فقد سئل رسول
الله صلى الله عليه وسلم اي الذنب اعظم عند الله قال
ان تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم اي قال ان
تقتل ولدك مخافة ان يطعم معك رواه الشيخان
وتصح توبة القاتل عمدا الان الكافر تصح توبته
فهذا اولى ولا يختص عذابه بل هو في خطر المشيئة
ولا يخلد عذابه ان عذب وان اصر على ترك التوبة
كسائر ذوي الكبائر غير الكفر واما قوله تعالى
ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها
فالمراد بالخلود للمكث الطويل فان الدلائل تظافرت

على ان عصاة المسلمين لا يدوم عذابهم او مخصوص
بالمستحل كما ذكره عكرمة وغيره واذا اقتص منه الوارث
او عفي على مال او مجانا فطواهر الشرع يقتضي سقوط
المطالبة في الدار الاخرة كما افتى به النووي وذكر
مثله في شرح مسلم ومذهب اهل السنة ان المقتول
لا يموت الا باجله والقتل لا يقطع الاجل خلافا للمعتزلة
فانهم قالوا القتل يقطعه ثم شرع في تقسيم القتل
بقوله والقتل على ثلاثة اضرب عمد محض وخطأ
محض وعمد خطأ وجه الحصر في ذلك ان الجاني ان لم
يقصد عين المجني عليه فهو الخطأ وان قصدها فان كان
مما يقتل غالبا فهو العمد والا فشبيه عمد كما تؤخذ هذه
الثلاثة من قوله فالعمد المحض اي الخالص هو ان
يتعمده بكسر الميم اي يقصد الى ضربه اي الشخص المقصود
بالجناية مما يقتل غالبا كجارح ومثقل وسحر ويقصد
بفعله قتله بذلك عدوانا من حيث كونه مزهقا
للروح كما في الروضة فخرج بقيد قصد الفعل ما لو زلقت
رجله فوقع على غيره فمات فهو خطأ وبقيد الشخص
المقصود ما لو رمى زيدا فاصاب عمرا فهو خطأ
وبقيد الغالب النادر كما لو غرز ابرة في غير مقتل
ولم يعقبها ورم ومات فلا قصاص فيه وان
كان عدوانا وبقيد العدوان القتل الجائز ويقيد